قرباً منها، والتي خاضت حرب عصابات ناجحة ضد الوجود البريطاني في منطقة قناة السويس. وفشل الاخوان المسلمون الغزيّون، حينذاك، في التقاط ابعاد ظاهرة الكفاح المسلح الذي خاضته القوى المصرية الوطنية الشقيقة. وكان من نتيجة ذلك ان تراجع نفوذهم، ولم يتمكنوا من قيادة الوضع الجماهيري في القطاع، حين كان وضعاً مهزوماً ومجروحاً، ومستفزاً سياسياً، ويبحث عن ترجمة فلسطينية للتجربة المصرية الوطنية في حرب العصابات، علماً بأن ظروف قطاع غزة، في مجملها، كانت، في حينه، أكثر ملاءمة من ظروف مصر نفسها لشن مثل هذه الحرب. وسقطت الحلقة من أيدي جماعة الاخوان المسلمين، الذين لم يتمكنوا من الامساك بها اصلاً. وهكذا ظلت الحياة السياسية المنظمة، في القطاع، محكومة، طيلة الفترة اللاحقة حتى العام ١٩٦٧، بالسقف النضالي الذي عملت تحته القيادة الفلسطينية التقليدية، التي اضاعت، من قبل، الحلقة بعد الاخرى. وهكذا انتقلت المبادرة من أيدي الاحزاب العقائدية في القطاع، وضمنها الاخوان المسلمون، الى الادارة الرسمية المصرية، التي اطلقت، في الخمسينات، حركة فدائية ذات اهداف تكتيكية محدودة لمصلحة الحكومة نفسها.

أما في الضفة الغربية، فقد كانت الحركة الاسلامية، في الفترة ذاتها، على النقيض من مثيلتها في قطاع غزة. فقد اعتبرت نفسها فرعاً محلياً لجماعة الاخوان المسلمين، على الصعيد الاسلامي العالمي. وهو التوجه الذي جسّده، بصورة خاصة، حزب التحرير الاسلامي. وبهذا المعنى، كانت حركة الاخوان المسلمين في قطاع غزة، والتي هي امتداد مصري أمثل، حركة اسلامية تبحث عن هويتها في التربة الوطنية، فيما كانت الحركة الاسلامية في الضفة (حزب النبهاني خصوصاً) تبحث عن هويتها في وحدة الحركة الاسلامية على النطاق العالمي، لاقامة الدولة الاسلامية الكبرى، بعيداً من الاهداف القومية والطموحات الوطنية، مما جعل همّها الرئيس توحيد المسلمين حتى يكون مدخلاً الى تحرير فلسطين، فيما كان المطلوب العكس تماماً. فالقضايا الوطنية ذات أولوية كبرى على ما عداها. وكان يتوجب على تلك الحركة ان تلتفت الى النضال الوطني اولاً؛ لكنها، بدلاً من ذلك، تابعت ملاحقة أهدافها لتحقيق قيام الدولة، فقام حزب التحرير الاسلامي بتدبير محاولات انقلابية عدة فاشلة، هدفها الاستيلاء على الحكم في الاردن. وكان أشهرها تلك التي أُجريت العام ١٩٦٨.

استناداً الى ذلك، وقف حزب التحرير الاسلامي ضد أي عمل فدائي في المرحلة اللاحقة التي أعقبت هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧، واعتبر الوجود العسكري لمنظمات المقاومة الفلسطينية، مظهراً و «وسيلة لامتصاص نقمة الامة بعد الهزيمة». ولخص الحزب موقفه من الوضع في المناطق المحتلة باعتبار سكانها سجناء سوف يطلق سراحهم بعد قيام الدولة الاسلامية، من طريق الاستيلاء على السلطة؛ وما دام هذا الاستيلاء غير ممكن، في حينه، فقد قرر الحزب تجميد نشاطاته.

أما الحركة الاسلامية الجديدة، ونشطاؤها، مما عرفناه بعد العام ١٩٦٧، وبالذات خلال السنوات الاخيرة، فقد بنوا خطابهم السياسي على أسس دينية، ليس بهدف تحقيق غايات اسلامية، في الغالب، وانما بهدف اعادة أحد مصادر الهوية الشعبية الفلسطينية الى مكان الصدارة. واعتبروا الاسلام الاطار المرجعي الاساسي، الثقافي ـ التاريخي، الذي يزود المجتمع بهويته ورموزه.

وأدت المشاحنات السياسية داخل صفوف م.ت.ف. في نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات الى فتح الطريق لعبور الحركة الاسلامية الى مناطق نفوذ المنظمة والفصائل المنضوية تحت لوائها، بصورة كادت تخل بتوازن القوى وتناسبها القائمين في الجامعات الفلسطينية، بصورة خاصة، كما لمسنا. غير ان وحدة م.ت.ف. حالت دون هذا الاخلال، من دون ان تمنع ان يكون للحركة الاسلامية موقعها